1. مناقشة لا تنقصها الصراحة . . . حقيقة دور الوزير في مص

من الشائع في مص أن المسئول الحكومي أيا كان موقعه ، خاصة الوزراء منهم ، يكون أثناء وجوده في وظيفته مدافعاً وبكل قوة عما يجري ومساندا للأوضاع القائمة ملتمساً المعاذير والحجج التي تبرر الفشل في تحقيق الأهداف التي يتمناها المواطنون، أو العجز عن تحقيق الوعود التي قدمها المسئولون.

وحين يترك المسئول الحكومي موقعه ، خاصة الوزراء منهم ، تجده ينقلب إلى معارض شرس لكل ما يجري على الساحة، وناقداً بقسوة للقرارات الصادرة من الدولة وطارحاً بقوة أفكاراً جيلة ورائعة وحلولاً مبتكرة للمشكلات التي ينعى على المسئولين القائمين عدم قدرتهم على حلها.

والعجيب أنه إذا سئل هذا المسئول السابق " ولماذا لم تنفذ تلك الأفكار وقت أن كنت في موقع السلطة وملك الصلاحية ؟"يأتي الرد دائماً بأنه لم يكن مطلق السراح وكان مقيداً بقرارات وتوجهات عليا لا يملك الخروج عنها.

وأنا أطرح هذه الإشكالية تمهيداً لمناقشة بضع أسئلة مهمة أوجهها إلى نفسي ، وقد سألني إياها كثيرون،، وهو هل قدمت شيئاً ذا بال خلال فترة تواجدي في موقع الوزير؟ وهل كنت أستطيع تحقيق إنجازات أفضل؟ وهل يعود القصور في الإنجاز إلى أسباب تتصل بي وأسلوبي ومنهجي وقدراتي، أم أن القصور نشأ بفعل أوضاع ومؤثرات لم أكن أملك السيطرة عليها ؟

وأتصور أن تفسير هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً يكمن في توصيف واقعي وحقيقي لدور الوزير في مص .وسوف أتناول هذه القضية من خلال المحاور التالية:

1. يأتي أسلوب اختيار الوزير في مص في مقدمة الأسباب التي تسهم في الحد من إنجازاته وتقييد حركته في الأداء العام .ذلك أن الاختيار يكون في أغلب الأحيان على أساس شخصي حيث تشترك

جهات مختلفة في ترشيح عدد من الأفراد للاختيار من بينهم بناء على تقويم لصفات شخصية والتركيز على اعتبارات الولاء للنظام وعدم التورط في مواقف معارضة للدولة،

2. يأتي اختيار بعض الوزراء أحياناً بغرض أن يشغل شخص معين منصباً وزارياً أياً كان وبغض النظر عن ضرورة الوزارة أو أهميتها أو طبيعة النشاط المطلوب منها ونوع الخبرة اللازمة لمن يشغل منصب الوزير فيها . فالمطلوب مجرد أن يُعين الشخص المحدد وزيراً، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اختيار الرئيس محمد أنور السادات للسيد /محمد كامل العقيلي وزيراً لوزارة ابتدعت خصيصاً له بمسمى "وزير دولة لشئون التنظيمات الشعبية "وتم إلغاءها بمجرد خروجه من الوزارة .وقد اختير سيادته ليس لخبرات كان يتمتع بها رحمة الله عليه، ولكن لمجرد أنه كان صديقاً للرئيس الراحل فترة كان مطروداً من الجيش قبل الثورة واشتغاله على سيارة نقل تعرف أثناءها على السيد /العقيلي.

3. لا يكون لدى أغلب الوزراء برنامج عمل واضح حين اختيارهم للمنصب الوزاري حيث يبدؤون في تكوين اهتماماتهم بالتجربة والخطأ مدفوعين بالرغبة في إشعار المجتمع بتواجدهم ومن ثم يطلقون التصريحات ويعلنون عن برامج وخطط لم تسنح لهم فرص كافية لدراستها وتمحيصها، الأمر الذي يسبب درجة عالية من الإحباط ، لهم وللمجتمع ،حين يكتشفون عدم صلاحية تلك الأفكار والمشروعات للتنفيذ، أو عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة لها .

4. ينطلق الوزراء، وأكثرهم يغلب عليهم التكوين المهني وليس السياسي ، في أعمالهم كأفراد تحاول كل منهم إثبات وجوده، وتتقلص إلى درجة بعيدة فرص العمل كفريق يلتزم ببرنامج واضح له أهداف متفق عليه.

5. وتبدو خطورة هذه القضية في أن الحكومة ، أي حكومة ، يتم تشكيلها في الغالب بنفس الطريقة حيث يجري اختيار رئيس الوزراء بنفس الأسلوب، ومن ثم يفاجئ من يكلف بتشكيل الوزارة وتجد نفسه غير جاهز ببرنامج عمل ينطلق من إستراتيجية واضحة، ومن ثم لا يكون هناك مجال للاتفاق على مضمون توجهات محددة تمت دراستها قبل الشروع في إجراء مشاورات تشكيل الحكومة، مما تنشأ معه احتمالات اختلاف آراء الوزراء بعد أن يكونوا قد أصبحوا أعضاء في الوزارة فعلاً . ولو كانت المشاورات لاختيار الوزراء تتم في ضوء برنامج يطرحه رئيس الوزراء المكلف ويكون للمرشحين فرصة مناقشته ومقارنته بتوجهاتهم وخبراتهم وتصوراتهم لما يمكنهم

تحقيقه ومدى اتفاق ذلك البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية التي ينوي الالتزام بها لكانت عملية قبول المنصب الوزاري أو الاعتذار عن عدم قبوله أوضح.

6. حين ينخرط الوزير في مهام عمله يصير تركيزه بالدرجة الأولى على نطاق مسئولياته المحددة في وزارته، ولا توجد من الآليات أو المحفزات ما يدعم اهتمامه بقضايا وطنية عامة حتى ولو لم تكن وزارته مسئولة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر. فنرى الوزراء أقرب إلى اللاعبين في الألعاب الرياضية الفردية منهم إلى فريق يلعب لعبة جماعية. ومن ثم حين يُواجه الوزير بمشكلة في مجاله لا تكاد ترى أي وزير آخر يتصدى لها سواء بالنقد أو المساندة أو النصح.
7. عدم وجود معايير واضحة للحكم على أداء الوزير، ومن ثم نجد وزراء أُنهيت خدماتهم بالخروج في تعديلات أو تغييرات وزارية من دون الإفصاح عن أسباب تغييرهم بينما يبدو للناس أنهم كانوا يقومون بعمل جيد، وفي ذات الوقت يستمر وزراء في مواقعهم لفترات أطول كثيراً وتجرى تعديلات وتغييرات وزارية لا تطالهم رغم أن التوقعات العامة تكون دائماً في غير صالحهم، وبذلك لا يمكن الجزم بأن من خرج من الوزارة هم أقل كفاءة وأن من استمر هم أفضل وأعلى كفاءة.

خلاصة القول

أن الوزير أثناء وجوده في منصبه الوزاري يكون في موقف لا يسمح له عادة بالتعبير عن آراء مستقلة في قضايا الوطن، بل نراه محصوراً في دائرة عمله التخصصي .بينما نجد الوزراء في دول أخرى يشاركون بالرأي ويعلنون مواقفهم في مختلف القضايا حتى ولو اختلفت عن آراء غيرهم من الوزراء أو حتى رئيس الوزراء أو رئيس الدولة!

والآن هل تراني أجبت عن السؤال لماذا يكون الوزراء أكثر صراحة وجرأة في نقد وتقويم الأوضاع العامة بعد أن يتركوا مناصبهم الوزارية!

أما بالنسبة لي

فقد كانت تجربتي في الوزارة متميزة خلال الفترة التي عملت فيها مع السيد /ممدوح سالم رحمه الله، وكان اختياري بناء على معرفته السابقة لي وعملي مستشاراً له عدة سنوات، ومن ثم كان برنامجي متفق عليه ولو ضمناً .وتمكنت ، بفضل الله ثم تفهم ومساندة السيد/ ممدوح سالم ، من تحقيق إنجازات لا تصل إلى مستوى ما كنت أتمناه وأفكر فيه، ولكنها كانت بدايات موفقة في خلال فترة قصيرة أمضيتها في الوزارة

قبل استقالتي، وأوجزها في العناوين التالية:

1. القضاء على مشكلة الرسوب الوظيفي وما ترتب عليها من مشكلات تنظيمية واختلال في أوضاع معظم وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام .وتم ذلك بإصدار القانون رقم 47 لسنة 1978 في شأن العاملين المدنيين بالدولة، والقانون رقم 48 لسنة 1978 في شأن العاملين بالقطاع العام.
2. استثمار الخبرات والمعلومات التي تراكمت عبر سنوات في المؤسسات العامة الملغاة بمقتضى القانون رقم 111 لسنة 1975 وتجميع عدد كبير من الخبراء الماليين والإداريين في كيان جديد هو " مركز معلومات القطاع العام "والذي باشر تكوين قاعدة معلومات متكاملة عن شركات القطاع العام، كما أصدر دراسات عديدة كانت أساساً مهماً في جميع قرارات تطوير القطاع العام.
3. لفت النظر إلى قضية " الهيئات العامة "وأهمية تطويرها وإعادة صياغة القانون المنظم لها، وقد كان النموذج الأهم في هذا الاتجاه هو تحويل فروع هيئة الكهرباء المختصة بتوزيع الكهرباء إلى شركات وتحريرها من النظم المالية والإدارية الحكومية .كما توالى بعد ذلك تطوير الهيئات العامة إما إلى هيئات قومية ينظم كل منها قانون خاص أو تحويلها إلى شركات قابضة كما حدث بعد ذلك بسنوات طويلة من تحويل هيئات كهرباء مصر والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية ومصر للطيران وغيرها إلى شركات.
4. إثارة الاهتمام، ولأول مرة ، بقضية تعدد جهات طلب المعلومات وتكرار طلب نفس المعلومات من شركات القطاع العام وغيرها من وحدات الدولة، وكذا التداخل والتكرار في تكوين قواعد معلومات على المستوى الوطني تشمل ذات المعلومات، ومنها مثلاً قواعد المعلومات عن المواطنين أو شرائح مهمة منهم والتي توجد في السجل المدني بوزارة الداخلية، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فضلاً عن وزارات الدولة المختلفة.
5. إرساء مبدأ تنسيق الجهود والدعوة إلى إنشاء نظام معلومات وطني شامل يلبي الاحتياجات المشتركة للوزارات والهيئات الحكومية المختلفة .وشكلت لجان شاركت فيها كل الجهات ذات العلاقة وتم اقتراح الأسس والمبادئ لتوحيد وتنسيق النشاط المعلوماتي .وقد انتظر هذا المشروع سنوات حتى تم

إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء لينولى استكمال هذا المشروع وتطويره.

6. اعتماد المعهد القومي للإدارة العليا الجهة الوطنية المختصة بالتدريب والتنمية الإدارية والإصرار على أن يكون الجهة الوطنية المشاركة في تنفيذ برامج التدريب الممولة من جهات المعونة الأجنبية ومنها مشروع تدريب 400 من أفراد الإدارة الوسطى بالقطاع العام والذي كانت هيئة المعونة الأمريكية قد رصدت له مبلغ 20 مليون دولار أمريكي.

7. تكريس العمل الميداني أسلوباً رئيسياً في التعرف على أوضاع وحدات الجهاز الإداري للدولة والاقتراب من مشكلات العاملين والمتعاملين والبحث عن الحلول العملية لها .وقد طبق هذا الأسلوب في معالجة بعض القضايا التي كانت مثار شكوى جماهيرية عامة منها التعامل مع مصلحة الشهر العقاري وأسلوب سداد فواتير التليفونات التي كانت تدفع شهرياً وينكر عذاب المواطنين كل شهر، ومشكلة صرف المعاشات، وكلها مشكلات أساسها إداري وعلاجها يكمن في إعادة صياغة أساليب العمل وتحديد المسئوليات وتعميق اللامركزية الإدارية.

8. بلورة مفهوم " توسيع قاعدة الملكية" في شركات القطاع العام بطرح جانب من أسهم كل شركة للعاملين فيها والمواطنين عامة من خلال سوق الأوراق المالية مع ضوابط تخص ذلك على أسهم اسمية يتملكها المصريون فقط. وكان من الشركات المرشحة لتطبيق هذا الأسلوب فيها كبداية كل من شركة مصر للألبان، وشركة بسكو مصر.

9. إثارة الاهتمام بضرورة التواصل الإيجابي مع المصريين العاملين بالخارج، وتم إنشاء أول إدارة تحت إشرافي بمسمى " إدارة المصريين العاملين بالخارج "كانت تعمل على وضع نظام لحصر هؤلاء المصريين وتكوين قاعدة معلومات صحيحة ومتجددة عنهم [بالتعاون مع وزارة الخارجية]، ثم تلقي مشكلاتهم والعمل على حلها مع جهات الاختصاص وإيجاد حلول لها.

10. إثارة الاهتمام بالتنمية المحلية وتصميم خريطة مشروعات استثمارية لاستغلال الموارد والطاقات المحلية، وقد تم إعداد دراسات لعشرات المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الأمانة العامة للحكم المحلي في ذلك الوقت[1]، بغرض ترويجها ومساعدة الشباب وصغار المستثمرين على تنفيذها، والدعوة

[1] كان السيد/ لبيب زمزم هو أمين عام الحكم المحلي وقتها وأشرف على لجنة إعداد المشروعات.

لها حتى بين المصريين العاملين في الخارج لتوجيه جانب من مدخراتهم للاستثمار في تلك المشروعات.

11. تطوير أنساق جديدة في التنظيم الإداري لجهات حيوية في جهاز الدولة مثل هيئة مطار القاهرة الدولي التي كانت مشكلة تضارب اختصاصات عشرات الجهات الحكومية العاملة في المطار سبباً رئيسياً في تدني مستوى الأداء وتدهور الخدمات للمتعاملين مع المطار. وكان الحل الذي تم تطبيقه أن يوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس هيئة ميناء القاهرة الجوي [مطار القاهرة الدولي] جميع الأجهزة العاملة في المطار والتابعة لوزارات متعددة، وتكون له سلطة اتخاذ القرارات للتنسيق بين تلك الوحدات وتوجيه فعاليتها بما يتفق ومتطلبات العمل في المطار، وكان السيد/ ممدوح سالم شديد الاهتمام بتطوير نمط الإدارة في هيئة المطار وأسند رئاستها إلى المرحوم اللواء محمود يونس الأنصاري ومنحه كافة الصلاحيات ووضع جميع الأجهزة العاملة في المطار تحت إشرافه. وكنا نتابع التطور في أوضاع المطار من خلال زيارات ميدانية برفقة رئيس الوزراء.

أين كانت المشكلة؟

وقد واجهتني مشكلة تباعد الآراء واختلاف التوجهات الفكرية والنظرة إلى قضية التنمية الإدارية ومفهوم دور وزير الدولة للرقابة والمتابعة في الفترة القصيرة التي شاركت فيها في وزارة د. مصطفي خليل، الأمر الذي قررت معه الاستقالة والعودة إلى عملي أستاذاً بجامعة القاهرة. وللحق فإن كل ما كتبته قبل دخولي الوزارة كان هو برنامجي أثناء وجودي في المنصب، وكذا فإن مواقفي بالنسبة لقضايا الإدارة ومشكلات الوطن، والتي تناولت الكثير منها في مقالاتي المنشورة بجريدة الأهرام أو في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العامة، كانت منسجمة مع توجهاتي الفكرية ومواقفي قبل وأثناء تولي منصب الوزارة وبعد تركي للمنصب الوزاري.

نقلاً من كتابي "رحلة العمر" الفصل الخامس " أيام الوزارة الأولى أكتوبر 1977-فبراير 1979

رحلة العمر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. أحزابنا الغائبة!

يعتبر عام 1907 هو عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر. حين تأسس أول حزب سياسي باسم "حزب الأمة" بقيادة أحمد لطفي السيد في سبتمبر من ذلك العام وكان يمثل طبقة كبار الملاك قام في مصر، حيث استوفى كل أشكال ومقومات الحزب بما فيها تشكيل جمعية عمومية ووضع برنامج للحزب وله هيكل تنظيمي ومقر ونظام للعضوية.

وفي أكتوبر من نفس العام تأسس "الحزب الوطني" بقيادة مصطفي كامل كانت أهدافه جلاء الإنجليز عن مصر، بث الروح الوطنية في الشعب، وضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة، ترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا.

وكان حزب الأمة والحزب الوطني هما الأكبر من حيث الشعبية. ثم تأسست أحزاب أخرى كان بعضها مؤيداً للخديوي وبعضها كان موالياً للإنجليز. ثم تأسس عام 1918 "حزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من لقاء 13 نوفمبر 1918 وتداعياته المتمثلة في اندلاع الثورة في 9 مارس 1919. وكان "حزب الوفد" هو حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952، التي ألهت عصر الحزبية واعتمدت فكرة تحالف قوى الشعب بتأسيس كيانات كان كل منها يمثل التنظيم السياسي الأوحد في البلد أولها "هيئة التحرير" وآخرها "الاتحاد الاشتراكي العربي".

ولم يعد حزب الوفد إلى نشاطه السياسي إلا في عهد الرئيس أنور السادات سنة 1978، بعد سماحه بعودة التعددية الحزبية، وقد اتخذ لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد".

وكانت غاية الأحزاب في مصر الدعوة للاستقلال وتحقيق جلاء الإنجليز عن مصر. ومنبرها الوحيد في ذلك الوقت هو الصحف. فلم يكن لها تمثيل في البرلمان، حتى جاء دستور 1923 الذي أعطي للأحزاب الفائزة بالأغلبية في الانتخابات حق تشكيل الحكومة.

ويوجد الآن في مصر ما يقرب من تسعين حزباً بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة وحزب الاستقلال وذلك بأحكام قضائية نهائية، وبعد اندماج حزب الجبهة الديموقراطية في حزب المصريين الأحرار عام 2013.

ولا تتعدى إمكانات أغلب الأحزاب القائمة مقراً متواضعاً في شقة بسيطة ولافتة باسم الحزب، وبعضها يملك جريدة غير مقروءة أو رخصة لجريدة تباع لمن يريد، ولا يوجد لأغلب تلك الأحزاب أي تأثير في

الشارع السياسي ولا تمارس أي أنشطة ولا فعاليات ولا أعضاء إلا بضع عشرات أو مئات ،في أحسن الأحوال ، يتنازعون فيما بينهم رئاسة الأحزاب المجهولة من المصريين.

ويدل على هوان شأن تلك الأحزاب ما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب الحالي (هذه نتائج الانتخابات النشريعية التي جرت عام 2015)، فقد حصل حزب المصريين الأحرار على 65 مقعد، ومستقبل وطن 53، والوفد الجديد 36، وحزب حماة الوطن 18، وحزب الشعب الجمهوري 13، وحزب المؤتمر 12، وحزب النور 11، وحزب المحافظين 6، والسلام الديموقراطي 5، والحركة الوطنية 4، ومصر الحديثة 4، والإصلاح والتنمية 3، والحرية 3، ومصر بلدي 3، والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي 2، والديمقراطي الناصري 1, الصرح المصري الحر 1، حراس الثورة 1، الاتحاد 1. بإجمالي 242 مقعد من أصل 596 عضوا ، منهم 568 بالانتخاب (القائمة والفردي) ، حيث يبلغ عدد المقاعد المخصصة للنظام الفردي 448 مقعداً و120 مقعداً للقوائم . [4] (28 عضوا) يعينهم رئيس الجمهورية (5% من إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين) . أي أن جميع أعضاء مجلس النواب من ممثلي الأحزاب السياسية لا يستطيعون الوصول إلى نسبة الثلثين أي 398 عضو التي يشترطها الدستور لإقرار موضوعات معينة في حال اختلفت آراءهم عما تقدمه الحكومة أو تحاول المجلس تمريره من تشريعات أو اتفاقات !

فلم يمارس أعضاء المجلس ممثلي الأحزاب سلطاتهم التي نص عليها الدستور كحق اقتراح مشروعات القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة أو سحب الثقة من أي منهم ! ولم تتعد إنجازاتهم مجرد تقديم طلبات إحاطة لا ينوقف المجلس عندها طويلا ! وحتى في المرة الوحيدة التي تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في موضوع فساد منظومة صوامع القمح اكتفى المجلس بإحالة تقرير اللجنة إلى النائب العام ثم طوى النسيان ذلك الموضوع !

26 إبريل 2018

3. برنامج الحكومة . . ومواقف أحزابنا الغائبة !

كان مقالنا الأسبوع الماضي عن "أحزابنا الغائبة" ويبدو أن غيبتها ستطول ! فقد عرضت الحكومة برنامجها الذي اتخذت له شعار "مصر تنطلق" ، ولم تحرك الأحزاب ساكناً للتعليق على ذلك البرنامج سواء بالقبول أو الرفض أو اقتراح التعديل !

ورغم أن بعض الأحزاب ممثلة بأعضاء في مجلس النواب و تحتمل أن تكون تعليقاتها عن طريق ممثليها في المجلس، ولكن التعليق الأساس على ما طرحته الحكومة يجب أن يكون عن طريق تقييم البرنامج الحكومي ومقارنته ببرامج تلك الأحزاب التي يفترض أن تكون أساس لإقناع الجماهير في سعيها للوصول إلى الحكم بالطرق الديموقراطية !

وعلى سبيل المثال ذكر رئيس الوزراء في بيانه لمجلس النواب أن تكليف الرئيس للحكومة الحالية "هو العمل بأقصى جهد وفي أسرع وقت ممكن للدخول في مرحلة تمكين الفئات الكادحة والصابرة وكل فئات الشعب من الاستفادة من نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال عامين"، فهل فكرة تمكين المصريين الذين صبروا وعانوا من آثار ما تطلق عليه الدولة "برنامج الإصلاح الاقتصادي" هي فكرة مقبولة من أحزابنا السياسية، وهل تتفق مع ما ورد في بيان الحكومة أن 85% من الإصلاح الاقتصادي قد تم ولم يتبقى سوى القليل من المعاناة التي ستنتهي "خلال عامين"؟؟؟ وهل ستعمل أحزابُنا على إقناع جماهيرها ، إن كان لها جماهير في الأساس، على الانتظار لمدة عامين غير محددة بدايتها ومن ثم لا تُعرف نهايتها !

كما أكد رئيس الوزراء أن برنامج الحكومة الجديد يقوم على ثوابت منها رؤية مصر 2030، والاستحقاقات الدستورية التي تخصص نسبة محددة للإنفاق على برامج التعليم والبحث العلمي والصحة، ، والمطالب الجماهيرية ذات الأولوية ! ! ! فهل تلك الأولويات مقبولة من أحزابنا ؟ وهل ما تم تنفيذه من رؤية 2030 معروف للأحزاب وهل هي راضية عما تم إنجازه؟ وهل توافق الأحزاب على مقولة التزام الحكومة بالاستحقاقات الدستورية والكل يعلم أن الدولة لا تلتزم بتلك الاستحقاقات !

والقول بأن أحد ثوابت برنامج الحكومة هي المطالب الجماهيرية ذات الأولوية فيه مبالغة حيث أنه في ظني أن الحكومة لم تعقد أي لقاء مع ممثلي الجماهير حتى تتعرف على "المطالب الجماهيرية ذات الأولوية" . ومن واجب أحزابنا تذكير الحكومة بأن الجماهير تريد تخفيض الأسعار وإحكام الرقابة على

الأسواق، وتزيد وفرة في السلع الأساسية من الخبز والسلع التموينية، وتزيد وفرة في الدواء بأسعار معقولة، كما تزيد خدمات حقيقية للصحة والتعليم والحياة الكريمة في مناطق للسكنى الآدمية، وعلاج للعشوائيات، ومرافق للمياه والكهرباء والصرف الصحي بأسعار معقولة. فضلاً عما يريده العاطلون والمعطلون من خلق فرص حقيقة للعمل المنتج. كما يريد المواطنون القضاء على الفساد!!!!].

وما يثير الدهشة أمرين وردا في هذا البرنامج هما؛

الأمر الأول:

تعزيز حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية وأهمها الحقوق السياسية وتنشيط الحياة السياسية وتقوية الأحزاب وزيادة المشاركة الشعبية في الحياة العامة واستصدار القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان وفقاً للاستحقاقات الدستورية. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يتحقق ذلك الهدف وأحزابنا تعلم أن الواقع لا يشي بأي مؤشرات على إمكانية تحقيقه!

والأمر الثاني:

هو كيف يتحقق الأمن المائي والحفاظ على حقوق مصر المائية وتنمية وترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة، بينما وزير الموارد المائية يعلن أن مصر بلغت حالة الفقر المائي والتوجه إلي إعادة استخدام مياه الصرف، وتعثر مفاوضات سد النهضة مع إثيوبيا، وتم تحديد المساحة المخصصة لزراعة الأرز والسماح باستيراده؟؟؟؟

وقد حفل البرنامج الحكومي بكثير من الأمنيات لا خلاف حولها حال تحققها، ولكن كان من الواجب أن يعرض البرنامج الآليات التنفيذية لتلك الأمنيات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الجهاز الحكومي وكلنا يعلم ما به من مشكلات تهدد بنسف تلك الأمنيات وعدم تحققها.

وقد أكدت الحكومة أنها بسبيلها إلى تنفيذ فكرة الدعم النقدي بدلاً من الدعم العيني، فهل تم حوار حول ذلك الموضوع الذي تختلف حوله الناس؟ وثمة أمر لم يتطرق إليه البرنامج هو هل تنوي الحكومة السعي لإجراء الانتخابات المحلية ومتى؟ تلك تذكرة لأحزابنا الغائبة عسى أن تعود من غيبتها!!!!

3 مايو 2018

و ها نحن الآن في اليوم السادس من يوليو 2024 ، وقد إعلان التشكيل الوزاري الذي كلف الرئيس السيسي به الدكتور مصطفي مدبولي يوم 3 يونيو 2024 و استغرق شهراً وبضعة أيام لكي يري النور ويفاجئ المصريون بمشكلة وزير التعليم الجديد ! ! !

عمرو أديب: وزير التربية والتعليم مش معاه دكتوراه . . وشهاداته كلها فيها مشكلة[22]

الجمعة 05 يوليو 2024 | 10:24 مساءً

عمرو أديب

كتب : إسلام داوود

علق الإعلامي عمرو أديب على تشكيل الحكومة الجديد قائلا: "علينا أن ننتظر النتائج، وهناك تفاؤل مشحوب بالحذر في الشارع المصري."

وخلال تقديم برنامج "الحكاية" عبر فضائية "إم بي سي مصر" تابع "أديب": "محدش يفتكر أننا هنحس بالتغيير بعد يوم أو أسبوع أو حتى شهر، لازم نصبر شوية."

وفيما تخص أزمة وزير التربية والتعليم التعليم، قال "أديب": "أنا بقول إن وزير التربية والتعليم مش معاه دكتوراه، ولا يصلح أن يكون وزير للتربية والتعليم وغير مؤهل، وشهاداته بالفعل كلها فيها مشكلة".

[22] عمرو أديب: وزير التربية والتعليم مش معاه دكتوراه . . وشهاداته كلها فيها مشكلة | أهل مصر (ahlmasrnews.com)

وفي وقت سابق قال الدكتور محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، إن تجربة الثانوية العامة هي تجربة قاسية علي الجميع الطلاب والمعلمين، قائلا: "أنا بقالي 25 عاما في العمل التعليمي وعارف ما يمر به الطلاب أثناء الثانوية العامة."

وخلال تصريحات لـ قناة "إكسترا نيوز" تابع عبد اللطيف": "أنا أكتر واحد عارف وحاسس الضغط اللي بيكون عند ولادي في الثانوية العامة."

وأكمل "عبداللطيف": "من 10 سنوات كان لدي اهتمام بالتعليم الأون لاين والتعليم المدمج، وسافرت أمريكا وأخدت دورات تدريبية في جامعات دولية مثل هارفارد، وكان الدافع من التعليم الأون لاين هو شغف لدي لمعرفة التعليم الأون لاين وليس الهدف منه العمل فقط."

وفي انتظار بيان برنامج الحكومة الجديدة يوم 8 يوليو 2024 ! !